جائحة كوفيد - 19 واحتمالات التحول في النظام الدولي

التأثيرات السياسية في منطقة غرب إفريقيا

د. عربي بومدين
أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

د. عماد عطوي
باحث بمركز الإسلام والقضايا الدولية (CIGA)، جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، تركيا.

يُعدّ مصطلح «مجتمع المخاطر»، لعالِم الاجتماع الألماني أولريش بك Ulrich Beck، تعبيراً صريحاً عمّا نعيشه اليوم في عالمٍ تزداد فيها الترابطية والتشابك بين الدول أكثر فأكثر، فقد ظهر فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في مدينة ووهان الصينية، وفي غضون شهرين كان قد انتشر في كلّ مناطق ودول العالم، ونقل الرعب إلى

قرى صغيرة وبعيدة في العالم، الأمر الذي أعاد النقاش حول العولمة والدولة والإقليمية إلى الواجهة أكاديمياً وعملياً.

وإذا كان الفيروس سينتهي بعد فترة من الزمن؛ فإنّ تأثيراته وتداعياته سوف تستمر لفترةٍ طويلة نسبياً، خصوصاً أنه خلق معطيات وحقائق جديدة؛ ترجح أن يكون عالم ما بعده سيكون مختلفاً بدرجةٍ أو أخرى عن عالم ما قبله. وفي هذا السياق، بدت القارة الإفريقية، وبالتحديد منطقة غرب إفريقيا، معنية بشكلٍ مباشر بتطورات الجائحة، بالنظر إلى إمكانياتها الصحية والاقتصادية الهشة، وكذلك الخبرة السابقة مع فيروس الإيبولا الذي أرهق اقتصادياتها، فضلاً على ذلك: وقوعها في صُلب الصراع الدولي بين القوى الإقليمية والدولية في القارة الإفريقية، وتحولها إلى ساحة للتجاذبات المُستقبلية والتسويات الكبرى بعد الجائحة.

إنّ الحديث عن تحولات النظام الدولي في ظل الجائحة، وانعكاساته على دول غرب إفريقيا، يتعين النظر إليه على ثلاثة مستويات:

أولها: أنّ الجائحة كشفت عن العديد من الاختلالات وأوجه القصور على مستوى النظام الدولي ومنظومة السياسة الدولية.

ثانيها: أنّ تداعيات الجائحة سوف تؤثر- على الأرجح- في مسارات واتجاهات بعض الظواهر والتطورات التي لها امتداداتها في المرحلة السابقة في منطقة غرب إفريقيا، مثل أزمة الإرهاب، والفساد، وتمدد السلطوية السياسية في الدول الإفريقية، والحروب الأهلية، وغيرها.

ثالثها: أنّ الجائحة عمّقت تحديات قائمة، وخلقت تحديات جديدة، ويتعين على دول ومجتمعات الغرب الإفريقي مواجهة النوعين من التحديات، والتعامل معهما، بما في ذلك إعادة النظر في بنية العلاقات المدنية العسكرية، التي قد تدفع الجيوش للانخراط في مواجهة الوباء، لكن قد يكون ذلك مُكلفاً في مستقبل العلاقة بين الجيش والمجتمع المدني في إفريقيا، على الرغم من أهمية الأدوار التنموية التي يجب على جيوش المنطقة الاضطلاع بها، نظراً للإمكانيات المحدودة لهذه الدول.

تبحث هذه الدراسة في تغيّرات القوى السياسية وتوزيعها في منطقة غرب إفريقيا، وبتتبع التحولات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي، والتي بدأت ملامحها تظهر وتأثيراتها على سياسيات منطقة غرب إفريقيا.

كما تنطلق الورقة من فرضية مفادها: أنّ تأثيرات فيروس «كوفيد-١٩» على العلاقات الاقتصادية economic dependency بين الدول حتّمت على هذه الدول أن تتحرك بمعزل (من نظرة واقعية)، أو بتكتلات تقليدية، لرسم سياساتٍ وتقسيمات جديدة في منطقة غرب إفريقيا.

المحور الأول: أثر جائحة «كوفيد-١٩» على بنية النظام الدولي: الاحتمالات والمآلات:

شكلت جائحة «كوفيد-١٩» صدمةً كبرى للنظام الدولي الذي أنشأته أمريكا مع حلفائها، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية قامت أمريكا بهندسة نظام عالمي قوامه الديمقراطية الليبرالية، التي تهدف إلى الترابط والانتعاش الاقتصادي بين الدول، واتخاذ النظام الديمقراطي نظاماً عالمياً، وإن كان رسم نظام ما بعد الحرب العالمية يهدف إلى تخفيف الصراع وربط مصالح الدول فيما بينها لتحقيق السلام والأمن الدوليَّين، بضمان المؤسسات الدولية التي ترعاها القوى الديمقراطية الكبرى.

لكن هناك من يُحاجج بأنّ هذا النظام أثبت اليوم ترهله مع ظهور وباء «كوفيد-١٩»، الذي أصبح يهدد مستقبل هذا النظام[١]، على الرغم من أنّ مسألة التنبؤ بمستقبل الأنظمة المعقدة، التي يُعدّ النظام العالمي الحديث أحد أبرز أشكالها، تواجه إشكالاً حقيقياً، خاصةً عندما يدخل النظام الدولي حقبة تتميز بديناميكا «لا خطية» في الأساس، تحت

(١) Florian Bieber (2020). Global Nationalism in Times of the COVID-19 Pandemic. Centre for Southeast European Studies, University of Graz. Acceded Augest9.2020. file:///C:/Users/islam/AppData/Local/Temp/Global_Nationalism_in_Times_of_the_COVID_Pandemic.pdf

تأثير عوامل الاضطراب، وهو مـا تبحث فيه نظرية التعقد في العلاقات الدولية[١]، والتي بدورها تطرح أسـئلةً محرجة حول الحدّ الذي يمكننا معه التنبؤ بالأحداث في السياسـة العالمية، فضلاً عن التنبؤ بالمسار الذي يمكن أن يأخذه أي نظام دولي[٢].

يُحاجج بعـض الباحثين بأنّ ملامح تغيّر النظام الدولي أصبحت مسـألة وقت، ذلك أنّ انكماش وتراجع اقتصاديات الـدول الغربية، بعـد موجة الوبـاء التي أغرقـت أوروبا وأمريكا، ودفعـت بكبرى اقتصاديات الـدول إلى أن تنعزل وتتموقع وطنياً على نفسـها، أدى إلى بروز الصين وظهورها على سـطح الواجهة الدولية في خضم وبـاء «كوفيد-١٩». فصعـود الصين، الذي تزامن مع تعثّر المؤسسـات الدولية الغربيـة في إدارة الأزمة الصحية وإعـادة إنعاش الاقتصاد الدولـي، مع تراجع الدور الأمريكي دولياً بعد فشـل الإدارة الأمريكية في مسـايرة أزمتها الصحيـة محلياً، طرح تحدياً ضدّ النظام الدولي الحالي. أضف إلى ذلك أنّ سياسة العزلة الدولية، التي انتهجتها كبريات الدول في بداية الجائحة بغية محاصرة الوباء، دفعت هذه الدول إلى تبنّي سياسة الحماية الاقتصادية للإنتاج الوطني على حساب التبعية الاقتصادية، التي كان جوهرها ربط الدول فيما بينها اقتصادياً[٣].

ريادة أمريكا في السـاحة السياسـية الدولية مدعمة بالقوى الغربية باتـت على المحك، في حين كانت كلّ الدول تنتظـر ردود فعل الولايـات المتحدة الأمريكيـة وطريقتها في التعاطي مـع الوباء، فبعدما ضربـت الجائحة الجنوب الأوروبي؛ انتقل ثقل الوباء من أوروبا إلى أمريكا، ليجعل منها مركزاً يحتل الصدارة الأولى عالمياً في انتشار الفيروس.

تعثـرت الولايـات المتحـدة فـي احتوائهـا لجائحة كوفيد-١٩، نظـراً لما لحقها ولا يـزال يلحقها من أضرار صحية واقتصادية، وهذا ما جعل الكثير من الدول تتسـاءل وتقارن بيـن الأنظمة الديمقراطية التي فشـلت في احتواء الوبـاء، والأنظمـة الدكتاتورية، وعلى رأسـها الصين، التي نجحت في احتوائهـا وإدارتها لهذه الأزمة[٤]. أكثر من ذلك؛ ألحق الوباء ضرراً بالغاً بالاقتصـاد الأمريكي، جعل أمريكا فاشـلة في تقديم مساعدات طبية لحلفائها الأوروبيين؛ على عكس ما قامت به الصين وروسيا.

وإنْ بقيت سياسات الدول الكبرى- على الواجهة- تبدو كمـا كانت من قبـل؛ فإنّ التغيرات التي طـرأت على بعض الأقاليـم في السـاحة الدولية توحي بتغيّـر النظام الدولي لا محالة، على سـبيل المثال: تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشـرق الأوسط، وسـحب قواتها من ألمانيا، ومن وسط آسيا، وكذلك دورها شبه المعدوم في ليبيا. ففي منطقة البحر الأبيض المتوسط تمكّن لاعبون دوليون آخرون مـن ملء الفراغ الذي تركته، فالقـوة الاقتصادية التي كانت تتكئ عليها أمريكا لدعم مخططاتها خارج حدودها؛ أصبحت قوة تُستهلك محلياً داخل الحدود الأمريكية لمواجهة مخلفات الوباء الذي لا يزال ينهش الاقتصاد الأمريكي.

حتى إن كانت بـوادر الصراع الدولي بين القوى الكبرى لا تزال خفية، بسـبب ترميم كلّ دولـة لما لحقها من الوباء، فإنّ سياسـات القوى التي تُنافس أمريكا قد اعتلت الساحة الدولية، ولو بسياسـات ناعمة، فتراجُع أمريـكاً اقتصادياً وسياسـياً جعل الصين تتحيّن فرصة تفعيل مشـروع طريق الحريـر «الصحي»[٥]، الذي تمثل في جسـر من الإمدادات

(١) حول ذلك راجع: محمد حمشي، "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة١، الجزائر، ٢٠١٧م، ص (٩٧-١٦٠).

(٢) محمد حمشي، "عن إمكانية التنبؤ زمن جائحة كورونا: تأملات من علم التعقّد"، تحليل سياسات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٢ جوان ٢٠٢٠م، ص١٢.

(٣) J. Burrows and Peter Engelke. (2020). What World Post-COVID-19? Three ScenariosMathew. Scowcroft Center for Strategy and Security. Atlantic Council. Washington. p.25. Acceded Augest 09. 2020. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2020/07/What-World-Post-COVID-19.pdf

(٤) Ibid.

(٥) Yahia H. Zoubir (2020). China's 'Health

نحو الدول المتضررة من حلفاء أمريكا، وفي مناطق عدة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

كذلك؛ فإنّ روسيا كانت قد باشرت بإمدادات طبية لدول أوروبية متضررة، كإيطاليا، والولايات المتحدة[١]، كما مكنتها استراتيجياتها الطبية من وضع قدمها في دول إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

ولم يقتصر التراجع الأمريكي على بروز قوى دولية كبرى فقط، بل حتى قوى إقليمية كتركيا، التي تبنّت سياسة طبية ناعمة لتفعيل مخططها الوجودي في إفريقيا والشرق الأوسط، وتلطيف علاقاتها مع خصومها التقليديين كأمريكا وبعض الدول الأوروبية. علاوةً على ذلك؛ تحينت فرصة الصراع الهادئ الذي يملأ الساحة الدولية في حذرٍ تام، بين القوى الكبرى، لتعمل على تفعيل استراتيجياتها العسكرية في غرب المتوسط، ببناء حزام عسكري واقتصادي مع ليبيا، ورسم للحدود البحرية مدعمة بردع عسكري ضدّ خصومها في المتوسط[٢].

عموماً؛ يطرح المشهد الدولي، في خضم جائحة كورونا، الكثير من التساؤلات حول طبيعة بنية النظام العالمي الجديد بعد التراجع الأمريكي[٣].

غير أنّ القراءات الحالية للعالم ما بعد الجائحة تنبئ بثلاثة مخرجات أساسية محتملة:

الاحتمال الأول: الصراع الأمريكي ضد التحالف الصيني الروسي:

حيث تعمل الدول العظمى جاهدةً كي تتعافى من الأضرار الاقتصادية التي تلحق بها، غير أنّ التموقع الجديد الذي فرضته أزمة الوباء جعل قوى الحلفاء الغربيين متقاعسين في النهوض وإسعاف ما تبقى من النظام الغربي برعاية أمريكا. وإن كان هناك تضامن أوروبي في إنقاذ الدول المتضررة، كإسبانيا وايطاليا وغيرهما، فإنّ حجم الكارثة أدى إلى حدوث شرخ كبير بين الشمال والجنوب الأوروبي، وهذا ما جعل أوروباً تتجه نحو استهلاك طاقتها وقوتها الاقتصادية محلياً، على غرار دعم مشاريعها الاستراتيجية في إفريقيا والشرق الأوسط.

وبناءً على ذلك؛ تبقى أوروبا متفرقةً في قرارها بين دعم الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ خطر الصين التي تُعتبر في أذهان الأوروبيين هي مصدر الوباء والمسؤولة عنه[٤]، أو التوجه نحو الصين التي ساعدت الكثير من الدول الأوروبية طبياً في إدارة محنها، وهذا القرار، الذي يُنبئ بالتوجه الأوروبي نحو الصين، ظهرت بوادره بعد الاستثمارات الصينية التي سمحت بها أوروبا للصين أثناء الجائحة.

وبناءً على هذه القراءة؛ فالمتوقع أن يكون هناك صراعٌ مفتوح بين أمريكا والصين مع روسيا[٥].

الاحتمال الثاني: البروز الصيني:

يتمثل البروز الصيني في جذب السلوك والسياسة الصينية في إدارة الوباء الكثير من الدول بالرغم من الانتقادات الموجهة لها، فقد استطاعت الصين أن توجه ضربةً للأنظمة الديمقراطية التي نُعتت بالفشل في إدارة الأزمة الصحية والاقتصادية على حدٍّ سواء. بالإضافة إلى ذلك؛ مكّن الوباء الصين من هندسة مصالح جيوبوليتيكية مستقبلاً، عن طريق تقديم القروض في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للدول المتضررة من الوباء، كما ظهرت أصواتٌ اجتماعية تطالب بمزيدٍ من المساواة والحقوق في

Silk Road' Diplomacy in the MENA. Konard Adenauer Stiftung. Med dialogue series. 27. Tunisia.

(١) Elena Teslova (2020). Russia sends medical aid to US to help fight COVID-19: Military plane with medical gear heading from Russia to US. Anadolu Agency. Turkey.

(٢) Murat Aslan and eds. (2020). SETA Security Radar: Turkey's Geopolitical Landscape in 2020. SETA. Turkey. Acceded Augest 09.2020. https://setav.org/en/assets/uploads/2020/01/R151En.pdf

(٣) Jesъs R. Argumosa Pila.(2020). Covid-19, geopolitics and the new balance of power. Gian Luca Gardini, THE WORLD BEFORE AND AFTERCOVID-19. EIIS. Stockholm.p.37.

(٤) Florian Bieber. Ibid. p.7.

(٥) J. Burrows and Peter Engelke. Ibid.

الصحة، وغيرها، كما يحدث في الدول الاشتراكية، ويكون عبئها على عاتق الدولة.

وقد جعل التأثير الصيني المتزايد كلّاً من أمريكا والاتحاد الأوروبي تحافظان على مساحةٍ من التقارب مع الصين، وخاصةً أنّ كلّاً من أمريكا وأوروبا تتخبطان في أزمةٍ اقتصادية ضارية.

إلى جانب ذلك؛ لا تزال دول آسيا خاضعةً للاقتصاد الصيني حتى أثناء أزمة الوباء، فبالرغم مما يُوجّه إلى الصين من اتهامات، وما لحق باقتصادها من تباطئ، فإنّ وباء كورونا (كوفيد-١٩) عمل على تغيير الكفة الجيوبوليتيكية لصالحها[١].

الاحتمال الثالث: إنقاذ النظام الدولي- العالمي بشيء من التضامن:

يفترض هذا السيناريو أن يكون هناك عملٌ مشترك بين دول مجموعة السبع[٢] G٧ ومجموعة العشرين الموسعة G٢٠، مع نخبة جديدة في الولايات الأمريكية، لوضع مخطط لإنقاذ العالم، بما في ذلك رفع الحَجْر بين الدول تدريجياً، وتخفيف الضرائب، وتسهيل التجارة بين الدول.

وقد بدأت الكثير من الدول في رفع الحجر تدريجياً، خاصةً مع جهود البحث عن اللقاح المضاد لفيروس (كوفيد-١٩)، ونفترض أن تعمل دول مجموعة العشرين G٢٠، مدعومةً بالولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إيجاد لقاح بالتنسيق مع شركات الأدوية، ومنح البشرية اللقاح من دونٍ مقابل، وتخليصها من الخوف وعدم الأمان. هذا الأمر من شأنه أن يساهم في بناء الثقة لدى البشر في العالم، الذين يطالبون حكومات دولهم بمزيدٍ من الكفاءة والفعالية والإصلاح. كما يمكن تدعيم عمل المؤسسات الدولية، ومطالبة منظمة الصحة العالمية بإنشاء لجنة تختص بالتحذير من وجود أي مرض أو تغيّر مناخي، الأمر الذي من شأنه أن يضع الصين تحت المراقبة الدولية الطبية والمناخية، ويُحفزها على تجنّب الصراع.

وبالرغم من أنّ الصين انتهجت قوانين تخصّ غلق أسواق الحيوانات، في المناطق العمرانية من دون رقابة غربية، فإنّ الصين ترى فرض الرقابة عليها سيكون تهديداً بعد أزمة الوباء. ومع ذلك؛ تبقى العلاقات الصينية- الأمريكية محلّ تجاذب، وعلى أمريكا في هذه الحالة محاربة أعدائها بحذرٍ حتى لا تحفّز انتشار الوباء حالياً[٣].

بناءً على ذلك؛ لم يقتصر الفشل بالتنبؤ بالجائحة على الأكاديميين والباحثين فقط، بل امتد ليشمل أجهزة الاستخبارات العالمية، على الرغم من الأموال الضخمة التي كانت تُنفق للتحكم في المعلومات ومن ثمّ توقع ما سيحدث. ومن المُنصف أن نقول في هذا المضمار إنّ مسألة التنبؤ بمسار ومستقبل بنية النظام الدولي والأنظمة الإقليمية، وتوزيع هيكل القوة فيه، وكذلك تأثيره على ظاهرة العولمة بشكلها المعروف، من مُنطلق أنّ الجائحة دفعت الدول إلى إغلاق حدودها البرية والبحرية والجوية بشكلٍ كلي أو جزئي، والانكفاء على الذات، تبقى مسألةً محرجة في نظرية التعقد التي أشرنا لها آنفاً، ومن ثمّ فإنّ الاحتمالات المطروحة قد تكون مدفوعة بإرادة الفاعلين في النظام الدولي- العالمي أنفسهم، ويُنبهنا في هذا السياق الباحث محمد حمشي إلى مُلاحظة ثمينة، وهي أنّ الدرس الذي يجب أن نتعلمه هو أنّ الأنظمة المُعقدة، شواشية السلوك[٤]، مثل حال النظام-

(١) Ibid. p.26.

(٢) بدأت نواة مجموعة العشرين في تجمّع دول الاقتصادات المتقدمة السبعة الأكبر في العالم، حيث كانت تُسمّى دول G٧ ، وهي: أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، وكندا، واليابان، وإيطاليا، وألمانيا، ثم أصبحت دول الثماني G٨ بعد إضافة الاتحاد الأوروبي للمجموعة عام ١٩٨٠م. وفي عام ٢٠٠٥م اقترحت بريطانيا استضافة خمس دول، وهي: البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، لتصبح G٨+٥. وتطور هذا الاقتراح ليتسع إلى مجموعة العشرين G٢٠ لتضم دول : تركيا ، السعودية ، جنوب إفريقيا، روسيا ، إندونيسيا ، الأرجنتين ، أستراليا، وهي الدول العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي، تأسست المجموعة عام ١٩٩٩م، وانعقدت أول قمة لقادة المجموعة في واشنطن مع نهاية عام ٢٠٠٨م، ووسّعت الدول جداول أعمال المجموعة لتشمل القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية التنموية. - قراءات إفريقية.

(٣) Ibid. p.27.

(٤) نظرية الشواشية Chaos theory، أو نظرية

العالمي، غير قابلة للتنبؤ؛ وذلك بسبب حساسيتها المفرطة للتغير في الشروط الابتدائية لعمل النظام، مهما كان طفيفاً. ومن ثمّ فإنّ الاقتصاد-العالمي الرأسمالي لن يتغير، ومن المحتمل جدّاً أن يتشعب، بل إنّ أزمته التي يُفاقمها تفشي جائحة فيروس كورونا ستدفع به نحو التشعب، لكنه على الأرجح سيعيد تنظيم نفسه، وبنيان نفسه، وفي النهاية إنتاج نفسه.

كما يذكّرنا «حمشي» بأنّ الصين التي تُقدّم نفسها ويُقدّمها البعض نموذجاً سياسياً بديلاً؛ هي في الأساس جزءٌ لا يتجزأ من الاقتصاد-العالمي الرأسمالي[1]. بناءً على ذلك؛ فإنّ النقاش في تغير النظام- العالمي على خلفية تفشي الوباء قضية لابدّ أن تُطرح بإلحاح لدى الباحثين، لكن لابدّ أن لا تجعلنا الحماسة نغوص في متاهات هذا النظام الذّي قد يجدد نفسه، ولا يزول، تماماً كما هو الحال مع فيروس كورونا الذي يبدو أنه يجدد نفسه في كلّ حين، وربما سيرافقنا إلى أمدٍ طويل.

في ظل هذه التغيرات الدولية، وغلق الحدود، لا يمكن الحديث عن نهاية مسار العولمة، بل يجب النظر لها على أساس أنها أعراض طارئة Contingent، بل هي نتاج العولمة نفسها، فضلاً عن أنّ الجائحة طرحت مسألة «مركزية الدولة» في التعامل مع التهديدات العابرة للحدود، ولم يكن خافياً أنّ الترتيبات الإقليمية طرحت نفسها بقوةٍ من جديد، ومن ثمّ بدت الإقليمية حلاً وسطاً بين المحلية والعالمية، فعندما تطغى العولمة، أو تتمرد الدولة تبرز الإقليمية كمُنقذ، ومنه فإنّ التحليل الإقليمي سيكون ذا أهمية.

وتشكل إفريقيا في هذا المضمار أحد أهم بؤر الصراع الدولي، وخاصةً أنها تشكّل سوقاً استهلاكياً لمنتجات الدول صاحبة النفوذ من جهة، ومصدراً للمواد الأولية للدول المصنعة. وإن كانت مخاطر انتشار الوباء على باقي قارات العالم تُناقش على الصعيدين الاقتصادي والسياسي؛ فإنّ منطقة غرب إفريقيا يجب أن توضع في سياقٍ خاص بعيدة عن التعميم الذي يخضعها لتعقيدات لغوية كثيرة، وإثنيات متعددة، ونُظم بيئية مختلفة، وصراع إقليمي ودولي مختلف. فإن كان انتشار الوباء في دول غرب إفريقيا مثل باقي دول العالم؛ فتأثير الوباء على هذه الدول يختلف عن باقي الدول، ومن ثمّ فإنّ الجائحة سوف تؤثر على الأرجح في مسارات واتجاهات بعض الظواهر والتطورات التي لها امتداداتها في المرحلة السابقة في منطقة غرب إفريقيا، بناءً على ما تقدّم بيانه.

المحور الثاني: كوفيد-١٩ والتحولات السياسية في منطقة غرب إفريقيا: الفواعل والأدوات:

فرضت جائحة كورونا كوفيد - ١٩ مخاطر كبيرة على مُختلف دول العالم بدون استثناء، وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت بكبريات الدول في بداياتها، فيبدو أنّ دول غرب إفريقيا[2] قد نجت من سيناريو الكارثة الصحية العامة مقارنةً بالتي عرفتها الدول الغربية المتطورة. وإن كان مجهودات دول غرب إفريقيا انصبت على سياسات الوقاية، التي اتُخذت بداية شهر مارس، فإنّ حجم انتشار الوباء وخطورته لا يستثني الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مستقبل الأنظمة والسياسات في هذه الدول، وخصوصاً أنّ هذه المنطقة لها تاريخ مع مثل هذه الفيروسات، حيث شهدت بعض دولها (ليبيريا، وغينيا، وسيراليون) فيروس الإيبولا في عام ٢٠١٤م، والذي كانت له انعكاسات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وأمنية[3].

الفوضى، نظرية رياضية فيزيائية، تتعامل مع موضوع الجمل المتحركة (الديناميكية) اللاخطية، التي تُبدي نوعاً من السلوك العشوائي يُعرف بالشواش. - قراءات إفريقية.

(١) محمد حمشي، "عن إمكانية التنبؤ زمن جائحة كورونا: تأملات من علم التعقّد"، مرجع سابق الذكر، ص١٤.

(٢) تشمل المنطقة ١٥ دولة، بالنظر إلى الجانب المؤسساتي لمجموعة دول غرب إفريقيا (الإيكواس)، وهي: بنين- بوركينا فاسو- الرأس الأخضر- غامبيا- غانا- غينيا- غينيا بيساو- ساحل العاج، ليبيريا- مالي- النيجر- نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوغو. يبلغ مجموع سكانها قرابة ٣٨٥ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها الإجمالية خمسة ملايين كيلومتر مربع، أي ١٧٪ من إجمالي مساحة قارة إفريقيا.

(٣) على سبيل المثال: قُدّر الأثر الإجمالي للوباء على ليبيريا

مــع بداية الوباء؛ اتخذت دول غرب إفريقيا سياســات استعجالية للحد من تفاقم انتشار الفيروس حسب خصوصية كلّ دولة، إذ جرى تســابقٌ حول غلق الحدود، وفرض الحجر الصحي، وإغــلاق المدارس، وتوقيف الطيران والأســواق، وغير ذلــك. غير أنّ تفاقم وطول عمر الأزمة غيّر سياســة صناع القرار في هذه الدول من التركيز على الحدّ من انتشار الوباء إلى التركيز على تجنب الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الــدول وأمنها الغذائي، في محاولةٍ حثيثة للاســتفادة من دروس الماضي، فقد ســمحت خبرة التعامل مع الإيبولا ببناء أنظمة استجابة وآليات ترصّد وتنسيق في هذه الدول، علــى الرغم من التحديات الهيكلية[1]. وقد بدا ذلك جليّاً في اللقاء الذي جمع وزراء الصحة بدول المجموعة الاقتصادية لــدول غرب إفريقيا (الإكواس)، والمكونة من ١٥ عضواً، في منتصــف فبراير ٢٠٢٠م، في باماكــو عاصمة مالي، لوضع خطة تأهُّب إقليمية، وتعزيز إجــراءات التعاون عبر الحدود لتفعيل التشخيص السريع واحتواء الوباء.

العوامل المؤثرة على الصعيد الاجتماعي:

علاوةً على ذلك؛ فإنّ نســبة متوسط العمر المنخفض، وانتهاج سياســة الوقاية مبكراً، وطبيعة الفيروس في منطقة إفريقيا، هي عوامل ســاهمت في عدم تزايد معدل الوفيات بالرغم من هشاشة البنى الصحية في هذه الدول، حيث يُمثل الشباب قوة ذات مناعة جيدة، إذ أنّ ثلثي سكان المنطقة في عمر الشــباب، أي أقل من ٢٥ ســنة، غير أنّ خطورة الوباء فــي رفع عدد الوفيات لــم يعد مُتعلقاً بهــذا العامل فقط، فبالرغم من معدلات نسبة الشباب في الدول الإفريقية؛ فإنّ احتمالية زيادة الوفيات بين الشــباب تبقى رهينة عمر وجود الوباء، والأمراض المزمنة كالملاريا، وسوء التغذية، والطبيعة الاجتماعية للســكان، فالمجتمعات الإفريقية يميزها الطابع القبلي والعائلة الكبيرة، فأغلب الأفارقة يعيشون في تجمعات ســكانية ينعدم فيها التباعد الاجتماعي، وهذا كان سبباً في الانتشار الواسع للإيبولا في عام ٢٠١٤م، وكان السبب أيضاً في انتشار كورونا، كما أنّ هذه المنطقة يمكن القول بأنّ تطور الفيروس فيها كان أكثر حدة بالمقارنة مع دولٍ أوروبية[2].

العوامل المؤثرة على الصعيد الاقتصادي:

وهــذا بالإضافة إلى أنّ طبيعة البنــى الاقتصادية في دول غرب إفريقيــا، على الرغم من الجهود التي تبذلها دول المنطقة، قد ساهمت أيضاً في انتشار الأزمة وتفاقمها، كما أنّ هشاشــة النظام الاقتصادي، الذي يمثــل تقريباً ٨٠٪[3] منه قطاع عمل غير رســمي Informal Sector، سيؤدي بهذه الــدول إلى خيارين كلاهما ســيء، فقطاع العمل غير الرســمي لا يخضع إلى قوانين تنظمه، والمعاملات فيه تتم بطريقة تقليدية وجهاً لوجه، كالتجمعات والأسواق الجوارية، وهذا ما يُوفّر بــدوره بيئة خصبة لانتشــار الوباء، في بيئة ينعــدم في اقتصادها دور الدولة والقطاع العمومي الذي من شــأنه تنظيم التعاملات الإلكترونية وخلق فضاء وبيئة عمل افتراضية. أو يجب على هذه الدول انتهاج الخيار الثاني الذي من شــأنه الغلق الكلي، وتفعيل دور الدولة في تدعيم القطاع الاقتصــادي، والصحي، الذي يحتاج إلــى ميزانية كبيرة من الدولة، وهو ما يفوق قدرات دول غرب إفريقيا.

وغينيا وسيراليون جميعها بنحو ٢,٨ مليار دولار. انظر: West Africa Ebola 2015-Ali Zafar et al, "2014 Crisis: Impact Update", World Bank Group, (MAY 10, 2016), "accessed August 19, 2020". http://pubdocs.worldbank.org/en/297531463677588074/Ebola-Economic-Impact-and-Lessons-Paper-short-version.pdf

(١) Lonc Bisson & Thea Hambleton.(2020). COVID-19 Impact on West African Value Chains. Clingendael Netherlands Institute of International Relations. Netherlands. p.1. Acceded Augest 14. 2020. https://www.clingendael.org/sites/default/Policy_Brief_COVID-19_Impact_/06-files/2020on_West_African_Value_Chains_June_2020.pdf

(٢) OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19). (2020). When a global virus meets local realities: Coronavirus (COVID-19) in West Africa. Acceded August 14. 2020. http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/when-a-global-virus-confronts-local-realities-/coronavirus-covid-19-in-west-africa-8af7f692

(٣) Lonc Bisson & Thea Hambleton. Ibid.

أضف إلــى ذلك الأزمات التي تشــهدها المنطقة قبل ظهور الوبــاء، فقد عرفت منطقة غرب إفريقيا أزمات أمنية وإنسانية حادة، فمنذ ٢٠١١م شهدت المنطقة حركة إجرامية أدت إلى عشــرات الآلاف من القتلى والمفقودين. كما تعرف المنطقة نشــاطاً كبيراً للحركات المســلحة التي تستهدف المــدارس، وكانت ســبباً في غلق مراكــز الصحة في ذروة انتشــار الوباء، كما خلف ذلك أثراً دراماتيكياً على مجتمعات المنطقــة بكلّ الســاحل الإفريقي؛ من تفاقم ظاهرة ســوء التغذية، ومشاكل تحقيق الأمن الغذائي، إضافةً إلى الهجرات الداخلية التي وصلت إلى مليون نازح في فبراير الماضي[١].

العوامل المؤثرة على الصعيد الأمني:

كلّ هذه الأزمات التي تعيشها منطقة غرب إفريقيا، مع أنظمة سياســية هشة، وأنظمة اقتصادية شبه معدومة، أدّى إلى ضعف الدولة التي أصبحت لا تســتطيع حماية حدودها ولا تحقيق احتياجات مواطنيها، وإذا كان غرب إفريقيا يعاني من كلّ هذه الأزمات؛ فإنّ انتشــار الوباء زاد من حدة الأزمة وتفاقمها، وهــو ما حذرت منه المنظمــات الدولية[٢]، وإذا كانت برامــج المنظمات الدولية في مُســاعدة إفريقيا قبل بداية الوباء ســعت إلى تخفيف الأزمات الإنسانية والأمنية، مــع المحافظــة على النفوذ السياســي الخارجــي برعاية القــوى الغربية، فإنّ عالم ما بعد جائحة كورونا الذي فرضه الفيروس ســيضع أيضاً إقليم منطقة غــرب إفريقيا محلّ تحولات سياســية محتملة على المدى القريب والمتوســط، نظراً للسياقات العولمية التي تُميّز عالم اليوم.

إنّ أثــر أزمة الوبــاء حلحلت كلّ المشــاكل التي تعاني منها دول غرب إفريقيــا؛ لتعطيها دفعاً جديداً وتفاقماً كبيراً يتحدى مجهودات دول المنطقة، بما في ذلك أصحاب النفوذ التقليديين من الدول الغربية.

يُعتبر الوباء فاعلاً أساســياً في تفعيل نشاط الحركات المســلحة بغرب إفريقيا، لقد كثفت حركة «بوكو حرام» في نيجيريا، والقاعدة، وغيرهما، نشاطاتها[٣] جراء ضعف دول هذه الأقاليم، ولما خلفته جائحة كوفيد-١٩ على سياســات المنطقة من دفع صناع القرار نحو التركيز أكثر على تحقيق الأمــن الصحي والغذائي بدلاً من الاســتقرار الأمني. حتى القــوى الغربية وبرامج مســاعدات المنظمات الدولية باتت غير قادرة على معالجة التهديدات التي ستعصف بالمنطقة، فأغلب المنظمات أنــذرت بكارثة محتملة بدول إفريقيا، ولا تُشكل دول غرب إفريقيا استثناءً في هذا الصدد[٤].

كما عملــت الحركات المســلحة بغــرب إفريقيا على اســتغلال الشــباب العاطل عن العمل، وعملت على زعزعة الأمن والاســتقرار من خلال مواجهــات مع عناصر الجيش والأجهــزة الأمنيــة، فضلاً على ذلك؛ كانــت هذه الحركات الإرهابية ســبباً في انتشــار الوباء من خــلال ادعائها أنّ الوباء غيــر قاتل، وأنه لا يمكن غلق المســاجد والمدارس. ولقد وجدت هذه الحركات متسعاً وحريةً كبيرة في الحصول على أقاليم جغرافية وضمها إلى نفوذها، وهو ما يدعم زيادة نشــاط الحركات المســلحة في المناطق التــي تغيب عنها الدولة[٥]، وكان من الطبيعي أيضاً تزايد نشــاطات الجريمة المنظمــة نظراً لتركيز الأجهــزة الأمنية لدول المنطقة على المساعدة في جهود مُجابهة الوباء.

---

(١) SWAC. (2020). Africa and COVID-19. Sahel and West Africa Club. Acceded August 14.2020. http://www.oecd.org/swac/fact-sketching/

(٢) UN News.(2020). Food insecurity in West Africa could leave 43 million at risk as coronavirus hits. https://news.un.org/en/story/2020/05/1063232

(٣) OECD.(2020). When a global virus meets local realities: Coronavirus (COVID-19) in West Africa. http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/when-a-global-virus-confronts-local-realities-coronavirus-covid-19-in-west-africa-8af7f692/

(٤) Ibid.

(٥) UN. (2020). Situation in West Africa, Sahel ‘Extremely Volatile’ as Terrorists Exploit Ethnic Animosities, Special Representative Warns Security Council. Security Council. https://www.un.org/press/en/2020/sc14245.doc.htm

النقاش حول الأنظمة الشمولية:

من أهم النقاشات التي اعتلت الساحة السياسية، بعد اجتياح جائحة كوفيد-١٩ العالم، الحديث عن نجاعة الأنظمة الشمولية.

فأزمة الوباء، التي كانت بدايتها في مدينة وهان الصينية أواخر سنة ٢٠١٩م، خلّفت رعباً حقيقياً في أذهان شعوب العالم قبل تخطيها حدود الدول. غير أنّ بدايات ٢٠٢٠م مع زيادة انتشار الفيروس تُذكّر كلّ العالم بعشرات الآلاف من المصابين، وعدد الوفيات الذي تجاوز بضعة آلاف، لم يكن العالم حينها مدركاً لكيفية التعامل مع فاجعة الوباء، ولقد كان نقص تجربة الأنظمة في إدارة الأزمات الصحية سبباً في زيادة مخاوف الدول من انتشار الفيروس، وهو ما أدى بها مباشرة إلى غلق حدودها.

إنّ إصابات الدول التي تجاوزت مئات الآلاف جعلت من الصين رائداً ونموذجاً في إدارة وباء كوفيد-١٩، فعدد الإصابات التي نتجت عن انتشار الفيروس في الصين أصبح يمثل عدداً متواضعاً مقارنةً بالإصابات التي ظهرت في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى استخلاص نتيجة مفادها: أنّ الأنظمة الشمولية، وعلى رأسها الصين، نجحت في إدارة أزمة الوباء مقارنةً بديمقراطيات الدول العظمى[١].

لقد لعب العسكر دوراً مهماً في إدارة ومواجهة الوباء، ليس في الصين فقط، بل حتى في روسيا وكوريا الشمالية، وغيرهما من الدول الأوروبية الديمقراطية[٢]، حتى اللقاحات الجاري تجربتها حالياً في مختبرات عدة يرجع فيها الفضل لإسهامات مختبرات الجيوش. كلّ هذا أدّى إلى سرديات جديدة بنقاشات تتنبأ بزوال الديمقراطية والليبرالية التي تتبنى حقوق الإنسان[٣]، بل أكثر من ذلك؛ ذهبت بعض السرديات إلى أنه حتى أمريكا رائدة الليبرالية انتهجت سياسة القمع ضدّ السود في بداية انتشار الوباء، وكذلك ينبغي تذكر الدور الذي لعبته الجيوش في محاربة الوباء في أوروبا[٤]، وهو ما ألهب نقاشات حول التوجه نحو الأنظمة الشمولية في دول العالم الثالث التي تُعتبر إفريقيا الغربية جزءاً منه.

وإذا كان مجمل السرديات يتراوح في مرحلة ما بعد الفيروس بين الأنظمة الشمولية والليبرالية؛ فإنّ غرب إفريقيا لا يرتبط بذلك بتاتاً.

إنّ الاستثناءات التي تجعل غرب إفريقيا خارج هذه السرديات هي:

١- أنّ معظم الأنظمة الموجودة في غرب إفريقيا هي أصلاً أنظمة شمولية قمعية، بعضها أنظمة عسكرية مباشرة كتشاد، ومالي أثناء انقلابها العسكري في عام ٢٠١٢م، أو الانقلاب العسكري الأخير في ١٨ أغسطس ٢٠٢٠م[٥]، وبعضها في عدة مرّات بواجهات مدنية وديمقراطيات شكلية مثل النيجر، مع استثناءات محدودة لتجارب ديمقراطية فتية يمكن تصنيفها ضمن قواعد التحول الديمقراطي المستقر كالسنغال، ودول مثل بنين والرأس الأخضر وغانا، ونيجيريا بنمطها الانتخابي الخاص بالنظر إلى الولاءات الجهوية والقبلية والعرقية والدينية، وعلى الرغم من ذلك؛ ظلت

(١) David Cyranoski. (2020). What China's coronavirus response can teach the rest of the world. Nature. https://www.nature.com/articles/00741-x-020-d41586

(٢) Joseph Kazibwe, Mohamed Gad et al. (2020). Using Military Health Systems in the Response to COVID-19. Center for Global Development. https://www.cgdev.org/blog/using-military-health-systems-response-covid-19

(٣) GWBPC. (2020). Democracy Talks: COVID-19, Authoritarianism, and Democracy. https://www./04/bushcenter.org/publications/articles/2020democracy-talks--covid-19--authoritarianism--and-democracy.html

(٤) Carlos Branco.(2020). How Armed Forces Help Fight COVID-19. Valdai Club. https://valdaiclub.com/a/highlights/how-armed-forces-/help-fight-covid-19

(٥) David Walsh. (2020). Mali's military coup: What it means and why it matters. Euro News. mali-s-/20/08/https://www.euronews.com/2020military-coup-what-it-means-and-why-it-matters

مسألة استتبات الديمقراطية في البيئة الإفريقية أمراً يحتاج إلى مزيدٍ من جهود دعم الديمقراطية، وأن لا تبقى محصورة في «الديمقراطية الانتخابية» بحسب تعبير الباحث الفرنسي باتريك كانتين Patrick Quantin، لأنّ هذا يعني أنّ الأنظمة ستبقى تكرر نفسها في غرب إفريقيا وإن اختلفت الأوجه.

٢- تقع المنطقة بأكملها تحت نفوذ غربي مباشر، وبالتحديد تحت الهيمنة الثقافية والاقتصادية والعسكرية الفرنسية، فمنذ استقلال بلدان هذه المنطقة تمّ ربط اقتصاديات وسياسات وثقافات المنطقة بالميتروبوليتان Metropolitan الفرنسي، وهو ما جعل دول غرب إفريقيا تبقى خارج حيّز النقاش المتداول حالياً.

مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في منطقة غرب إفريقيا:

المتغيّر الذي قد يزداد الحديث عنه مستقبلاً، بعيداً عن تغيير الأنظمة، هو الحديث عن تغيّر بنية العلاقات المدنية العسكرية في دول غرب إفريقيا، ذلك أنّ الجيوش في هذه المنطقة أصلاً منخرطة في السياسة الداخلية، وستظل كذلك، ولها تاريخٌ طويل مع رفض الحكومات المدنية، وفرض العسكرة وتعميق السلطوية، صحيحٌ أنّ تدخل الجيوش في الكوارث الإنسانية، والمساعدة بإمكانياتها التنظيمية الكبيرة في مواجهة الأزمات الصحية، يدخل ضمن الجيل الجديد للعلاقات المدنية العسكرية، إلا أنّ ذلك يدخل الآن في عمل الجيوش التي تتمتع بإمكانيات كبيرة، صحيحٌ قد يكون لجيوش دول غرب إفريقيا دورٌ مهم في تجاوز أزمة وباء كورونا، لكن قد يكون من الصعب الحديث عن إعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية بالشكل الصحيح في هذه الدول- على استثناءات قليلة كالسنغال-، ذلك أنّ عملية نزع الطابع العسكري عن أنظمة دول غرب إفريقيا يبدو عملية طويلة ومُعقدة.

فضلاً عن أنّ الحديث عن أدوار غير تقليدية يمكن أن تؤديها هذه الجيوش، في مواجهة تهديدات غير عسكرية بطبيعتها، أمرٌ فيه من المُبالغة الكثير؛ نظراً للإمكانيات المحدودة لجيوش المنطقة[١]، فمع تفشي وانتشار فيروس إيبولا عام ٢٠١٤م في غرب إفريقيا، والذي تسبب في وفاة نحو ٦٠٠٠ شخص، أكثرهم في غينيا وليبيريا وسيراليون، ظهر نوع من الاستجابة الدولية لتشكيل حالة من التعاون المدني العسكري لمجابهة هذا الفيروس، وقد انعكس ذلك على قيام عددٍ من الدول بإرسال قوات عسكرية، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٠٠٠ جندي للمساعدة في بناء مراكز للعلاج، وإمداد هذه الشعوب بالخبرات الطبية والدعم اللازم للسيطرة على انتشار الفيروس، كما تعهدت المملكة المتحدة بإرسال نحو ٧٥٠ جندياً إلى سيراليون للاضطلاع بالمهمة نفسها[٢].

ومن ثَـمَّ؛ فإنّ التغيير المتوقع سيكون على مستوى الحركات الشعبية التي ستشهدها المنطقة جراء الجوع والأوضاع الاقتصادية التي سيخلفها الوباء.

أضف إلى ذلك الحركات الإرهابية التي ستجد منفذاً لنشاطها جراء ضعف الدعم الغربي من جهة، وضعف الدول الإفريقية من جهة أخرى.

كذلك؛ فإنّ استمرار الجائحة قد تُحفز احتمالية الصراعات الدولية التي ستشهدها المنطقة، والنزاعات الداخلية التي تُعد خاصيةً أساسية في هذه الدول بعد الحرب الباردة.

المحور الثالث: منطقة غرب إفريقيا ما بعد كوفيد-١٩.. سيناريوهات وملامح قيد التشكل:

يقودنا الحديث عن سيناريوهات الصراع الدولي إلى إسقاط التغيرات الدولية بين القوى العظمى على الأقاليم ومناطق النفوذ العالمي، فبعدما عرضنا سيناريوهات الزعامة الدولية بين القوى العظمى، ومدى تأثير كوفيد-١٩

(١) راجع: الإنفاق العسكري في دول غرب إفريقيا (٪ من إجمالي الناتج المحلي) (١٩٦٢-٢٠١٨م)، بيانات البنك الدولي (٢٠٢٠)، في: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

(٢) محمود قاسم، "ساحات غير تقليدية.. دور الجيوش في مواجهة الأوبئة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٥ مارس ٢٠٢٠م، في: https://covid-19.ecsstudies.com/4842/

على تسـريع وتيرة إعادة تشكيل السياسـة الدولية، فهناك احتمالات كثيرة كنتيجة لأثر الوباء على الصراع الدولي، ومن ثمّ على تشكيل منطقة غرب إفريقيا.

تسـير سـيناريوهات غرب إفريقيا المتوقعة، على أثر التغير الدولي الذي فرضه الوبـاء، باتجاه ثلاثة احتمالات: أن تصبح منطقة نفوذ للكل، أو تتحول إلى منطقة صراع في شـكل حرب باردة، وأخيراً أن تبقى منطقة نفوذ أوروبية في صورة تقليدية.

أولاً: سيناريو التعايش (أن تصبح منطقة نفوذ للكل):

يظهـر احتمال التعايش الدولي، فـي الولوج إلى غرب إفريقيـا، بالنظر إلى ما نلاحظه اليوم من تعايش بين الدول فـي أزمة الوباء، ففي بدايات انتشـار الفيروس كانت هناك شكوك واتهامات تطال بعض الدول وتحمّلها مسؤولية انتشار الفيروس، مثلما فعلته أمريكا مع الصين، غير أنّ حدة الوباء ومخاطـره العولمية حتمت على كلّ الـدول أن تتعايش معاً وتتحد لدفع الخطر الأكبـر. فالخطر الذي يطال الدول هو موتٌ أَسود لا يفرق بين الدول كما لا يفرق بين البشر.

وعلـى هذا؛ تكون بـوادر التعايش فـي مرحلة ما بعد كوفيد-١٩ مرحليـة، بدخول الصين عن طريق مشـروعها «طريق الحزام»[١] إلى إفريقيا، ومنها غرب إفريقيا، كما تسعى فرنسـا دائماً على إبقاء تبعية هذه الدول وربط اقتصادياتها باقتصـاد باريس، كما تعمل على إبقـاء الأنظمة التي يمكن إدارتها والتحكم فيها بحكم الإرث التاريخي الاسـتعماري[٢]، غير أنّ هـذا الوضع قد تكون نتائجه وخيمة على فرنسـا، وخاصةً في ظل ربط اقتصاديات هذه الدول بالصين.

كما أنّ فترة التعايش سـتُلزم أمريكا بالرجوع إلى غرب إفريقيا بعد سياستها المتبعة مؤخراً، التي تقضي بانسحاب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بعدما كان مـن المفترض وجودهـا في هذه المنطقة لدواعي أمننة الطاقة، واعتبارات اسـتراتيجية خالصـة. فالرجوع الأمريكـي محتّم في هذا السـيناريو لاعتبارات كبيرة، منها: أولاً: أنّ النفوذ الأمريكي بالمنطقة كبير، ونشـاطها في منطقة السـاحل يضمن لها مصالحها في كميات المواد الأولية. وثانياً: لعبت أمريكا دوراً أساسياً على غرار فرنسا في مكافحة الإرهاب، وتجلى ذلك مع «مبادرة بان- السـاحل»Pan Sahel Initiative PSI، و«مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء» TSCTI، إضافةً إلى «الأفركيوم» AFRICOM[٣].

بالنسبة لواشـنطن، في هذا السـيناريو، إفريقيا هي الملاذ الآمن لها، فإفريقيا هي مركز المواد الأولية، وسـوق قريبـة جغرافياً، ومنطقة يمكن السـيطرة عليهـا؛ مقارنةً باضطرابات الشرق الأوسـط والأعداء المتكاثرين في تلك المنطقة.

ثانياً: سيناريو الصراع والفوضى الدولية (تتحول إلى منطقة صراع في شكل حرب باردة):

في السـيناريو الثاني؛ قد تعرف المنطقة صراعاً دولياً حاداً في شـكل حرب باردة، خاصةً في ظلّ التغير الأمريكي الأخير، الذي ركز على سحب قواته من غرب إفريقيا تحسباً للصراع الدولي مع الصين وروسيا[٤].

إنّ الوجود الأمريكي المسـاعد للوجود الفرنسي ليس مضموناً، بالنظر إلى سـحب أمريكا قواعدها العسكرية في

(١) Imad Atoui. (2020). Securing international system, postponing anarchism. Daily Sabah. https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/securing-international-system-postponing-anarchism

(٢) AA. (2020). ANALYSE - Le cauchemar fransais en Afrique - II: Nouveau colonialisme. TRT. https://www.trt.net.tr/analyse-le-/07/02/francais/afrique-asie/2020cauchemar-francais-en-afrique-ii-nouveau-colonialisme-1355383

(٣) راجع: عربي بومدين، «الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية»، مجلة قراءات إفريقية، العدد١٩، يناير ٢٠١٤م، ص (٤٥-٤٨).

(٤) Department of Defense. (2019). Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019. Annual Report to Congress. Office of the Secretary of Defense. https://media.defense.gov/2019/CHINA__2019/1/-1/-1/2002127082/May/02MILITARY_POWER_REPORT.pdf

الغرب الإفريقي، وخصوصاً فـي النيجر. وفي هذه الحالة؛ لا تستطيع فرنسا المواجهة وحدها، وهو ما يحتّم عليها الانسحاب أو التراجع الذي يتيح حيّزاً لقوى أخرى.

إنّ تغير الاستراتيجية الأمريكية في السنة الأخيرة كان ردّ فعل على النشاط الصيني من خلال مشروعها «طريق الحرير»، الذي يهدف بالأساس إلى ربط اقتصاديات الدول بمركز واحد من جهة الصين، وربط الدول بتبعية سياسية للصين من خلال القروض التي تمنحها بكين للدول. فالتهديد الأول لأمريكا هو «الصين»[1].

وبناءً على ذلك؛ أصبحت أمريكا لا تهتم بمسألة الإرهاب في إفريقيا أو بالشرق الأوسط؛ بقدر ما تهتم بالتحرك الصيني دولياً، من خلال تحريك حلفائها وسحب قواتها إلى جغرافيتها تحسباً لأي تهديد مباشر إذا ما كانت هناك حرب. أضف إلى ذلك: أنّ الظاهر في الاستراتيجية الأمريكية هو الاكتفاء بتأمين الممرات البحرية، التي تضمن لها الإمدادات في حالة وجود حرب مع الصين وروسيا ومراقبة خصومها[2]، أما القواعد البرية فقد تمّ سحبها، وبقي الاستناد فقط على حلفاء واشنطن في مختلف الجغرافيات.

في هذا السيناريو؛ لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خوض حرب مباشرة مع الصين وحليفتها روسيا، ذلك أنّ تغيرات الموازين الدولية التي سيشكلها كوفيد-١٩ على الدول تجعل أمريكا محلّ شك مع حلفائها التقليديين. أضف إلى ذلك: أنّ الحرب الباردة في هذا الصدد لن تكون مباشرةً بقدر ما تكون بوكالة الدول الإقليمية، أو التي تعتبر حليفة واشنطن، مثلما هو الأمر في شمال إفريقيا، وإسرائيل في الشرق الأوسط، والسنغال في غرب إفريقيا. فحروب الوكالة هي الطريقة الوحيدة التي ستشنها أمريكا على الصين وحلفائها، مع إمكانية اللعب على وتر اللاأمن الذي سيواكب انسحاب أمريكا من العالم، وكذلك من النيجر في غرب إفريقيا.

إنّ هذه الاستراتيجية ستحفز التهديدات اللاتماثلية، التي من شأنها أن تنهش اقتصاديات وطاقات الدول في العالم. فإذا نجحت أمريكا في هدفها؛ فإنّ ذلك سيكون تعطيلاً للمشروع الصيني الذي يُعتبر تهديداً وجودياً لواشنطن. كما أنّ نجاح المشروع الصيني هو باختصار قتل لأمريكا؛ لأنه سيعزلها عن العالم بعدما يكون الاقتصاد العالمي قد تمركز في جميع قارات العالم عدا أمريكا الذي سيعزلها موقعها الجغرافي.

وإذا كانت استراتيجية أمريكا هو إنهاك الصين اقتصادياً في كلّ منطقة نفوذ تابعة لها، ما دامت الحرب مستبعدة بينهما، فإنّ الصين بدورها ستنتهج سياسة الردّ بالمثل. حتى إن كان ردّ الصين دبلوماسياً؛ فإنّ الضربات الأمريكية التي ستلحق أضراراً بالمصالح الصينية ستحتم عليها الردّ بأي وسيلة تراها دفاعاً عن مصالحها.

وفي هذا السياق؛ لا يخفى أنّ فوضوية النظام الدولي قد تُعزز من إمكانيات حدوث انعكاسات وخيمة على الواقع الإفريقي، بما فيها إمكانية حدوث تدخلات خارجية في كلٍّ من النيجر ومالي وكوت ديفوار، واحتمالية نشوب صراعات داخلية بالنظر إلى ضعف عدالة التوزيع، كما أنّ من شأن بقاء انخفاض الطلب العالمي على البترول، بسبب الجائحة، أن تبقى أسعاره متدنيةً في السوق الدولية، الأمر الذي سيؤثر بشكلٍ واضح على نيجيريا المُصدّر الأول للبترول في إفريقيا، وثانيً صاحبة احتياطات نفطية في القارة بعد ليبيا والجزائر.

ثالثاً: السيناريو التقليدي وبقاء الوضع القائم (أن تبقى منطقة نفوذ أوروبية في صورة تقليدية):

في السيناريو الثالث؛ من المتوقع أن تبقى غرب إفريقيا تحت النفوذ الفرنسي، لكن لن تستطيع فرنسا الوقوف ضدّ التهديدات غير التماثلية في غرب إفريقيا التي قد تُنهك قوتها، خاصةً في ظلّ أزمة الوباء التي أنهكت اقتصادها، وجعلت قوة فرنسا تُستهلك داخلياً بدل أن تكون موجهة

(١) Department of Defense, Op.Cit.

(٢) Navy Recognition. (2020). US Navy awards contract to Halter Marine for auxiliary general ocean surveillance ship T-AGOS X. https://www.navyrecognition.com/index.php/news/defence-news/2020/july/8791-us-navy-awards-contract-to-halter-marine-for-auxiliary-general-ocean-surveillance-ship-t-agos-x.html

لتأمين مصالح فرنسا خارج حدودها.

قد تعمل فرنسا على إعادة أو تهدئة الوضع في غرب إفريقيا من خلال استنادها على دولECOWAS أو G٥ SAHEL COUNTRIES، خاصةً بعد الاحتجاجات الأخيرة في مالي المناهضة للوجود الفرنسي. غير أنّ هذا غير مضمون في ظلّ دولٍ هشة واقتصادياتٍ ضعيفة، أضف إلى ذلك: تأثير الوباء، حتى إن حصل ذلك؛ فإنّ قدرات هذه الدول لا تحتمل هذا الوضع.

وفي هذا السياق؛ قد نشهد إعادة تشكيل منطقة غرب إفريقيا على خلاف ما هي عليه كمنطقة نفوذ فرنسية، خصوصاً أنّ معدل الحركات الشعبية في منطقة الغرب الإفريقي يشهد تزايداً مُطرداً، ولعلّ تنحية الرئيس المالي عن طريق انقلابٍ عسكري قد يُصدّر إلى الدول المجاورة في صورة العدوى الإقليمية، الأمر الذي من شأنه تضييق مساحات النفوذ الفرنسي.

وإذا افترضنا أنّ الانقلاب العسكري في مالي كان بتأثير فرنسي، وأنّ فرنسا تريد أن تعود بواجهة عسكرية بدل الواجهة المدنية، فهذا أيضاً قد يتيح لفرنسا زمناً قصيراً لتواجدها، ولكنه غير مضمون أيضاً جراء ما ألحقه الوباء باقتصاديات الدول، وما تسببه من حركاتٍ اجتماعية مناهضة للحكومات، ليس فقط في إفريقيا بل حتى في أوروبا وأمريكا.

وبذلك؛ سيحتم هذا الوضع المأزوم على فرنسا الانسحاب كلية؛ كونها غير قادرة على حماية مصالحها التي تتمثل في حماية أنظمة دول غرب إفريقيا بعد الانسحاب الأمريكي، فضلاً عن تزايد نشاط الحركات المسلحة التي تمثل تحدياً حقيقياً لفرنسا في المنطقة. أو أن تذهب فرنسا إلى الاحتمال الثاني الذي يبقيها في المنطقة ولكن بإدخال قوى أخرى من أوروبا كإنجلترا وألمانيا.

وإذا خُيّرت فرنسا بين هذين الاحتمالين؛ فإنّ الاحتمال القاضي بإشراك الأوروبيين أفضل لها من الانسحاب الكلي من المنطقة التي تُعتبر شريان الحياة، وعصب الاقتصاد الفرنسي، بما فيها الذهب في مالي، واليورانيوم في النيجر، والاحتياطات النفطية الكبيرة في غرب إفريقيا، فيما يُعرف بـ«الخليج الإفريقي» أو «خليج غينيا»، فضلاً عن مصالحها في نيجيريا وغانا وكوت ديفوار والنيجر وموريتانيا.

السيناريو المُرجّح:

بناءً على ما تقدم بيانه؛ فإنّ السيناريو المُرجح هو السيناريو التعايشي، الذي بدت مظاهره بارزةً على الساحة الدولية في التسارع نحو إيجاد اللقاح ضدّ الوباء، والتضامن غير المسبوق بين الدول فيما بينها؛ بالرغم من حدة الخلافات وجروح الماضي فيما بينها[1].

وفي هذا الإطار؛ سيمثل ذلك فرصة لدول غرب إفريقيا في إيجاد البدائل السياسية والاقتصادية في التعامل المستقبلي مع الأزمات، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وكذا تعزيز أطر التعاون الجماعي تحقيقاً للتنمية المستدامة، وخدمة شعوب القارة. وضمن هذه التغيرات يجب على دول غرب إفريقيا تعزيز قدراتها التنافسية، وإصلاح نُظم الحكم، ومحاربة الفساد، كمدخل للتكيف مع احتمالات تغيّر النظام الدولي.

كما أنّ الاحتمالين المتبقيين سيبقيان بديلاً أو سُلّماً يعكس مدى التجاذبات الدولية، فكلما كان التجاذب والصراع حاداً كان السيناريو الأسوء أكثر توقعاً، وهو الحرب الباردة بين المتخاصمين الدوليين. غير أنه ما يجب التنبّه له هو أن سُلّم مستويات السيناريوهات لا يعكس تراتبية تصاعدية أو تنازلية، بل هو تنبؤ يوحي بسلوكيات الدول ومدى تعاطيها من خلال سلوكها فيما بينها، أما ما سيتحقق؛ فسيبقى مرهوناً بسياساتها ونشاط بعضها تجاه بعضها الآخر.

الخاتمة:

تُعتبر دراسة التحولات الدولية في الوقت الراهن من أهمّ المواضيع التي يتنافس عليها الباحثون ومراكز البحث، في سباقٍ يسعى فيه الكل للوصول إلى قراءات استشرافية للعالم فيما بعد الوباء، وفي هذا السياق نفسه تندرج هذه الورقة، التي تسعى إلى تقديم قراءة استشرافية لعالم ما

(١) Aljazeera. (2020). Libya's UN-recognised government announces immediate ceasefire. https://www.aljazeera.com/news/2020/08/libya-recognised-government-announces-ceasefire-200821101734944.html

بعد كوفيد-١٩، وإسقاطات السياسة الدولية على منطقة غرب إفريقيا.

توصلت هذه الدراسة، الأكاديمية في طرحها، إجمالاً إلى أنّ التوقع المرجّح هو السيناريو التعايشي؛ لتجنّب أي خطر قد يحلّ بمنطقة مهمة في التقسيم الجيوبولتيكي للعالم والقارة الإفريقية.

وبناءً على هذا؛ فإنّ مضمون هذه الدراسة بدايةً موجّه لصناع القرار، سواء من القارة الإفريقية أو من غيرها، من أولئك الذين يرسمون أو يساهمون في رسم سياسات العالم، لكي يعملوا على تجنب أي كوارث وصراعات محتملة.

وموجّهٌ أيضاً للأكاديميين؛ لتطوير الدراسات حول هذا الموضوع في القارة الإفريقية، من أجل كسب تراكم معرفي يؤسس لإدراك أكاديمي إفريقي ضمن التحولات والتغيرات الجارية في السياسة الدولية.

والأهمّ في ذلك التوجيه هو القارئ الإفريقي؛ فهذه الورقة محاولةٌ لإطلاعه على الرهانات الجديدة التي تخصّ القارة الإفريقية، بغية تكوين إدراك معرفي ووعي بالقضايا الإفريقية.

لقد عانت منطقة غرب إفريقيا الكثير، بدءاً من تجارة العبيد إلى الاستعمار الغربي إلى الأوبئة إلى اللاأمن والتهديد الإرهابي، وها هي ذي اليوم أيضاً مع فصلٍ من فصول الصراع الدولي بين القوى، التي يسعى كلٌّ منها إلى هندسة وإعادة تشكيل مناطق النفوذ في عالم ما بعد كوفيد-١٩.

مما سبق؛ يمكن أن نستخلص أنّ العالم ما بعد الوباء هو عالمٌ مختلف عن سابقه، فالمؤشرات التي اعتمدها البحث توحي بأنّ العالم متوجّه نحو تغيّرٍ في بيئةٍ تشهد تشاحناً وتدافعاً دولياً مضغوطاً بأزمة اقتصادية وشيكة. وإذا كانت سيناريوهات العالم ما بعد كوفيد-١٩ تراوحت حسب سلوكيات الفاعلين الدوليين؛ فإنّ ضبابية المشهد لا تزال قائمة، غير أنّ الانفراج المرحلي قد بدأت مرحلته في الظهور.

إنّ التعايش الدولي غير المسبوق بين الدول يوحي بتقارب الأعداء لتجنب كارثة قد تتسبب في انهيار كبريات الدول، بيد أنّ الصراع القائم بينهم لم ينته، ولا يزال صراعاً قائماً بحذر، ومحسوباً من الناحية الاستراتيجية، وستمتد جولاته إلى مناطق كثيرة في العالم، وستكون أبرزها منطقة غرب إفريقيا، وقارة إفريقيا عموماً، بطاقةٍ بشرية هائلة تُقدّر بـ ١,٣ مليار نسمة، ما نسبته ١٦,٨٪ من إجمالي عدد السكان في دول العالم، حسب إحصاءات العام ٢٠١٨م.

لقد أثبتت الدراسة صدق الفرضية المطروحة، بحيث أنّ جائحة «كوفيد-١٩» دفعت الدول الكبرى الفاعلة في النظام الدولي إلى التحرك بمعزل (من نظرة واقعية)، أو بتكتلات تقليدية، لرسم سياسة وتقسيمات جديدة في كثير من مناطق العالم، ومن بينها أيضاً منطقة غرب إفريقيا المهمة في التقسيم الجيوبولتيكي للعالم، وفي مستقبل إدارة الصراع وإعادة التكيف والتموقع في عالم ما بعد «كوفيد-١٩».

وفي هذا السياق؛ فإنّ اللحظة التاريخية الراهنة قد تمثّل فرصة وتهديداً في آنٍ واحد، بالنسبة لدول منطقة غرب إفريقيا، حيث سيكون التهديد مرتبطاً بحدة الصراع بين القوى الدولية عليها، وفي هذا فرصة لها لإعادة ترتيب أولوياتها، وتعزيز الإطار الإقليمي الذي يجمعها، وربط أهدافه بالاتحاد الإفريقي، خدمةً للتنمية المستدامة، في مواجهة احتمالات هذا الصراع، في قارةٍ عانت ويلات الحروب.

لقد جاء الوقت لتنعم شعوب القارة الإفريقية بمستقبلٍ أفضل، وذلك يتطلب- إضافةً لما سبق- إعادة النظر في الأطر السياسية الناظمة لإدارة الحكم في إفريقيا، وعلى النخب السياسية والجماعة الحاكمة في إفريقيا تحمُّل مسؤوليتها كاملة في إحداث القطيعة مع التبعية للقوى الأجنبية، والشروع في عملية إصلاح حقيقي وشامل ومتدرّج، تحقيقاً لفكرة «القدوم الثالث»، واللحظة الديمقراطية الجديدة وفقاً للخصوصية الإفريقية، كمدخل للاندماج في عالم نراه أكثر تدافعاً واستقطاباً في المنظور القريب والمتوسط ■